مراجعة كتاب "في العقد الاجتماعي لجان جاك روسو"

ترجمة عبد العزيز لبيب-(*)-

شيماء غالب العزاوي

مدرس القانون التجاري المساعد

كلية الحقوق/ جامعة الموصل

يعد كتاب العقد الاجتماعي لجان جاك روسو من افضل ما كتب في فلسفة القانون وخصوصا في الحقبة التاريخية التي كتب بها إلا وهي ١٧٦٢، وان كان والحال كذلك إلا أن الكتاب لم ينل ما يستحق من أهمية لدى دارسي القانون ومدرسيه وخصوصا في الجامعات العراقية، ففي غيرها ينال روسو القدر الأكبر من الاهتمام ولا تكاد نظرية جديدة تبتكر ولا حل لمعضلة قانونية تظهر للوجود إلا من خلال العودة إلى أدبيات روسو، وابرزها هذا الكتاب القيم الذي رافقني على مدار تسع سنوات منذ بدأ دراستي العليا فلا استطيع إيجاد تفسير لظاهرة أو معضلة في القانون إلا وعدت إليه وكان خير مرجع بل على راس قائمة مراجعي في كل طرح فلسفي قانوني، يخص الشركات وإدارة الشركة بل وحتى مسؤوليتها.

لمع روسو كفيلسوف حقوقي– سياسي كما يقدم مترجم الكتاب بعده أول من بدأ الانشقاق الجمهوري عن الليبرالية، ويسود اعتقاد لدى البعض أن الآراء التي يعرضها روسو هي أراء سياسية تخص اختصاصات ساندة للقانون أو مجاورة له في الحقل المعرفي، إلا أن هذا الرأي يطبق مقولة مفادها أن معرفة الكتاب تكون من عنوانه، وفي هذا غبن شديد لروسو ولكل طروحاته العظيمة.

ولا شك أن فلسفة القانون ومنها كتابات روسو تعالج المشاكل ذات الطابع الكلي ولا تُعنى بالجزئيات وتترك الجزئيات لعلم القانون لا لفلسفته، ومن هذه الكليات أفكار مثل السيادة والقانون والحق، والعدل، والدولة والمواطن، والدستور، إذ تغير النظر إليها بعد الطروحات التي قدمها روسو في كتابه هذا، بينما تعالج الجزئيات أفكار أمثال نص المادة ١٢ من قانون التجارة أو ٥٠ من قانون المصارف ..الخ.

(*) مقال مراجعة.

ولا ينكر التأثر المعرفي الحاصل بالنتاج الفلسفي وخصوصا من اتجاه معين من الكتاب إذ تُدمج أطروحات القانون مع أفكار أمثال الأخلاق والعدالة والقواسم المشتركة بينها وهي طروحات جديدة نسبة إلى قدم أفكار روسو في حينها[1]، ويلاحظ أن روسو اعتمد تقسيم مؤلفه إلى أربعة كتب ويتراوح كل كتاب بين ٩ إلى ١٩ فصلاً إذ لم يعتمد روسو منهجية موحدة في تقسيم فصول الكتاب إلا أن هذا لا ينقص من عظمة هذا المؤلف.

يناقش الكتاب أفكارا أصفها بالحرجة في ذلك الأوان، إذ نحن الآن في ظل كل التقدم التقني والمعرفي لا نجرأ على طرحها بيننا وبين انفسنا فكيف بطرحها في كتاب في القرن السادس عشر؟ ومنها قوله **"فما بالك بواحد من الناس يخيل إليه انه سيد الأخرين، والحال انه لا ينفك عبداً اشد عبودية منهم"** وهو يناقش فكرة تنطبق على اكثر من حقل من حقول الحياة منها السياسة وإدارة المؤسسات وإدارة الشركات، فالخطورة ليست في توقيت طرحه أنما الخطورة كل الخطورة في قابلية طرحه للتطبيق في اكثر من مجال وهذا بحد ذاته تحد لمؤلف كتاباته صالحة لأكثر من ميدان من ميادين الحقل المعرفي، وان كان مقدم ومترجم الكتاب لا ينكر اختصاص الكتاب في الحقل الحقوقي– السياسي إلا أن مرونة أفكاره قابلة للتطبيق في علم الإدارة الحديث كما في أخلاقيات العمل التجاري.

كما يناقش فكرة حرجة أخرى وهي من أمثلة عديدة يمتلئ بها مؤلفه، وهي فكرة الحق وعلاقته بالقوة، فأن كان الحكم بالقوة فوجود الحق معها مجرد هراء إذ يقول **"حالما تكون القوة هي ما يصنع الحق تتغير النتيجة بتغير السبب: فكل قوة تغلبت على قوة سابقة عليها، قامت مقام الحق الذي كان لها.... ونرى كيف أن كلمة حق هذه لا تضيف شيئاً إلى القوة، وإنما هي لغو لا يدل على شيء"**.. وافضل مثال يخطر على بالي وانا اقرأ هذه السطور هي فكرة التعسف في استعمال الحق، فمتى ما تعسف احدهم بمعنى انه استخدم القوة، وطاعته جاءت من استخدامه للقوة لا من إنفاذه للحق.

ويزخر الكتاب بأمثلة رائعة على هكذا مقاربات فلسفية تنسف بعض الأفكار القانونية التي تقرن الشيء ونقيضه دون أي نتيجة سوى حشو لغوي، كما حافظ روسو على نهجه الفلسفي الموحد طوال صفحات عرضه ومناقشته. إلا انه عندما تحدث عن السياسة والدين (وهو هنا يتكلم عن المسيحية والكنيسة) وجدنا بعض النماذج التي

(1): Raz, Joseph. "Authority, law and morality." *The Monist* 68, no. 3 (1985): 295-324.

نتعايش معها يومياً يصفها وصفاً دقيقاً ويشخص خطر وجودها في الجسم السياسي، ويبرر لفكرة الفصل المعروفة مبررا أخر لم اعتد على سماعه في المجتمعات المسلمة التي تؤمن بان فصل الدين عن السياسة هو إساءة للمعتقدات، إلا أن المبرر الجديد –بالنسبة لي على الأقل– ومن وجهة نظر روسو هي أن صاحب السيادة (الحاكم) لا شأن له بمواطنيه وعقائدهم، كما انه لا سلطان لصاحب السيادة (الحاكم) هذا على مصيرهم الآخروي، لأنه لا كفاءة له البته في الآخرة، وما يهمه أن يكونون مواطنين صالحين في الدنيا، وكانه هنا يبرر الفصل على غير ما اعتدنا سماعه فهو لا يبرر الفصل لتدخل المواطنين مع دينهم بالدولة، أنما يبرر أن لا سلطة لصاحب السيادة (الحاكم) عليهم في الآخرة، ويبدو أن المشكلة في عقيدة الحاكم ومدى سلطتها على المحكومين في الحياة الآخرة لا في عقيدة المحكومين في الحياة الدنيا(١)، والحقيقة أنها من اجمل مقاربات روسو إذ يربط الموضوع بالحق، ولنا أن نتصور هذه الصورة في الأسرة ومكان العمل وحتى في العلاقات الخاصة فصاحب السيادة في الأسرة الأب، وفي العمل المدير وان كان له سلطة الحاكم في الدنيا فلا سلطة له على ذات الأشخاص في الحياة الآخروية وارى أنها من اجمل الطروحات التي تحرر الإنسان الفرد من العبودية لمثلائه وهي أساس العلاقة العقدية التي يؤسس عليها كتابه والتي طرحها روسو في فصول الكتاب الأولى.

لذا أخيرا اجد أن لجان جاك روسو إبداع منقطع النظير في طرح الفكرة وتبويبها وصلاحية فكرته للإدارة العامة في المؤسسات أو إدارة الشركات أو حتى إدارة الأسرة أو إدارة الدول كما أنها تصلح للمواطن والأنسان والشريك، إذ كل ما يلزم لصلاحية تطبيق أفكاره هو مجرد تغيير المرادفات ليخلق حالة من قابلية التطبيق لا نجدها في أي كتاب أخر من كتب فلسفة القانون التي مرت علينا.

وأخيرا ننصح كليات الحقوق في عموم العراق أن أرادت أن ترسخ لمفهوم الدولة، والمواطنة والحق، وقيم العدالة أن تطرح فلسفات روسو على طلابها منذ سنواتهم الأولى وان تخلق بيئة نقاشية تمهد للطالب الناشئ في رحاب علم القانون أن يجد بأسلوبه وقناعته

(١) وقد شاهدنا اثر ذلك عند وصول الأحزاب اليمينية إلى السلطة واثرها في تقييد ممارسة الشعائر الدينية للمجتمعات متعددة الأعراق والأديان وخصوصا في أوربا، والظاهرة الترامبية في الولايات المتحدة والأزمات التي تخلقها من جدار المكسيك إلى وقف تدفق المهاجرين وكلها اثر عقيدة الحاكم لا عقيدة المحكومين.

الخاصة وسيلة لأحقاق الحق وإقامة العدل، من خلال دراسة هذا الكتاب وإضافته للمواد الاختيارية وفق نظام المقررات الذي سيعتمد قريباً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.